



القانون الأساسي للجمعية الفلاحية

لجمركيين المغرب

31 غشت 2023



الجمعية الفلاحية لجمركيين المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم**القانون الأساسي للجمعية الفلاحية لجمركيين المغرب****الباب الأول: مقتضيات عامة****الفصل الأول: التأسيس**

بناء على مقتضيات الكهيم الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958، كما تم تعديله وتتميمه، يضمه بموجب حق تأسيس الجمعيات.

ويعتصم القواعد العامة لقانون العقود والالتزامات الصادر بتنفيذه الكهيم الشريف الصادر بتاريخ 9 رمضان 1331 الموافق 12 غشت 1913 كما وقم تعديله وتتميمه.

ولأحكام هذا القانون الأساسي: تأسست هذه الجمعية

الفصل الثاني: التسمية

تحمل هذه الجمعية اسم "الجمعية الفلاحية لجمركيين المغرب".

تحمل الجمعية الاسم اللاتيني: "Association Agricole des Douaniers du Maroc"

الفصل الثالث: المقر

يوجد المقر الرئيسي للجمعية بالمونون: 24 شارع الأمير ميدي محمد، حي الرشاد، قرية، ملا. ويمكن نقله إلى مكان آخر وكلما اقتضت المصلحة ذلك، بقرار صادر عن المكتب المسير.

الفصل الرابع: الأهداف

تسجم أهداف الجمعية مع مبادئ وروح وفلسفة مخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الزراعية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"، بالإضافة إلى السعي للإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وذلك بالتعاون والتضامن وتوحيد الجهود بين أعضائها لخدمة المصلحة العامة وتحقيق الأهداف المسطرة بعيدا عن أي أهداف سياسية أو دينية أو عرقية أو عن أي نشاط آخر لا يتسجم مع أهداف الجمعية المحددة فيما يلي:

- **الجمعية تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية غير ربحية**
- المساهمة بكل الوسائل الممكنة، وتمتعة الموارد الذاتية، من أجل توفير المقارنات الفلاحية وإعدادها وتوزيعها بين المنخركين حسب شروط الاستفادة المحددة في هذا القانون
- إبداء الرأي في البرامج الفلاحية والمساهمة في تطوير برامج الأنشطة الداعمة في المجال الفلاحي.
- دعم الأنشطة الاجتماعية والتظاهرات الفلاحية لفائدة الفلاحين الصغار
- اقتناء أراضي فلاحية لإسنادها للمنخركين
- إدماج صغار الفلاحين في المشاريع التنموية المنجزة من طرف الجمعية.
- في مجال الشراكة والتواصل:
- القيام بمبادرات للشراكة والتعاون مع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في القطاع.
- تعزيز وترسيخ التواصل بين الفلاحين.
- احترام النصوص التشريعية والتنظيمية.
- تكريس روح المواطنة ومبادئ التضامن.
- المحافظة على البيئة وتنظيم أوراش للزراعة والتشجير
- المساهمة الفعالة في أوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومن أجل ذلك يمكن أحداث لجن أو فروع أو أشراف تابعة ومتصلة أو مستقلة يعتمد إليها بتنفيذ أهداف وبرامج الجمعية بقرار من المكتب الإداري المسير

الأنشطة المستمدة

1. أنشطة الدعم:

- تنظيم دورات تحسية في المجال الفلاحي لفائدة الفئات المعنية.
- تبادل الخبرات مع المؤسسات والجمعيات المماثلة داخل المغرب وخارجه.
- دعم البحث الزراعي في إطار مشترك مع المؤسسات المختصة من أجل تحقيق الجودة في المجال الزراعي.

2. أنشطة ثقافية

- تنظيم ندوات ومحاضرات وعروض ومعارض في المجال الفلاحي والتنمية القروية.
- تخصيص جوائز تحفيزية لفائدة الفلاحين المبتكرين.

3. أنشطة اجتماعية

- توزيع المساعدات لفائدة الفئات المشته داخل المجال القروي.
- جمع وتوزيع بعض الألبسة على بعض العائلات الفاضلة بالمجالات القروية النائية وصعبة المسالك.

4. أنشطة مختلفة

- دعم كل ما من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية القروية.

الفصل الخامس: المدة

تأسست هذه الجمعية لمدة غير محدودة.

الباب الثاني: العضوية - الانسحاب وإبتهام العضوية

الفصل السادس: شروط العضوية

يفتتح باب الانخراط أولاً في وجه جميع جرمكيين مناولين أو متقاعدين وذويهم، وعند الاقتضاء توسع دائرة الانخراط لكل الراغبين في الاستفادة من خدمات الجمعية.

- وبذلك تتكون الجمعية من أعضاء مؤسسين ومستفيدين وأعضاء شرفيين.
- يعتبر عضواً مؤسساً في الجمعية كل شخص يساهم في تأسيس الجمعية خلال الجمع العام التأسيسي.
- يعتبر عضواً مستفيداً كل منخرط مقبول بالجمعية ويساهم في أنشطتها، واستفاد من مشاريعها حسب الشروط المحددة في هذا القانون والقانون الداخلي.
- تمنح صفة العضو الشرفي من طرف المكتب المسير لكل من قدم خدمات أو مساهمات مادية أو معنوية لفائدة الجمعية.

الفصل السابع: واجب الانخراط

يقوم أمين المال بجمع ولجبات الانخراط مقابل وصل موقم من طرف الرئيس وأمين المال نفسه وتودع ولجبات الانخراط في الحساب البنكي للجمعية المخصص لذلك، ويختصر النظام الداخلي بتحديد مبلغ الانخراط

الفصل الثامن: فقدان العضوية

تفقد العضوية في إحدى الحالات التالية:

- عند تقديم العضو استقالته من الجمعية بواسطة كتاب يوجه إلى الرئيس بوضم فيه أسباب كحله مع ضرورة عرض الأمر على المكتب الذي يتخذ القرار المناسب ويبلغه إلى المعني بالأمر.
- في حالة ما إذا قرر المكتب إقصاء العضو لارتكابه أعمالاً تمس بسم الجمعية أو مخالفة لأهدافها.

ويترتب عن فقدان العضوية الزامية أداء نفقة التمويض ويحدد النظام الداخلي تفاصيل التكاليف المترتبة.

الفصل التاسع: وسائل التبليغ

يمكن اعتماد وسائل التبليغ القانونية المعمول بها وكذلك الوسائل الالكترونية لاسيما الرقابة النصية بالبريد الالكتروني أو الفاكس لإيصال تبليغ المنخركين بجميع المراملات والإشعارات، مع وجوب توفر كل منخرك على عنوان الكتروني خاص به يكون حجة له وعليه.

الباب الثالث: هيئات الجمعية واختصاصاتها

الفصل العاشر: أجنحة الجمعية

تتكون الجمعية من الأجنحة التالية: الجمع العام - المكتب المسير - اللجان المختصة.

الفصل الحادي عشر: الجمع العام

1. الجمع العام

يعد الجمع العام أعلى سلطة تقريبية في الجمعية، وينعقد برئاسة الرئيس أو من يتدبه لذلك، ويتم تسيير أشغاله وفق جدول أعمال محدد من قبل المكتب، ويتكون الجمع العام من جميع المنخركين المستوفين لشروط الانخراط في الجمعية، وتتخذ جميع قراراته بأغلبية لا تقل عن ثلثي الحاضرين من الأعضاء.

ينعقد الجمع العام مبدئياً مرة في السنة بصفة عادية.

ويمكن حصر مهام الجمع العام سواء العادي أو الاستثنائي فيما يلي:

- يناقش الخطوط العامة لنشاط الجمعية وفق برنامج عمل محدد من قبل المكتب المسير
- يناقش التقرير الأدبي الذي يقدمه الكاتب العام.
- ناقش التقرير المالي الذي يقدمه أمين المال
- ينتخب أعضاء المكتب المسير بعد انتهاء ولايته.
- يعدل أو ينتم القانون الأساسي

2. الجمع العام الاستثنائي

للجمع العام الاستثنائي نفس صلاحيات الجمع العام العادي وينعقد لضرورة مستمجة ويناقش الغرض الذي عقد من أجله ولا يناقش غيره، وتتخذ قراراته بأغلبية لا تقل عن ثلثي الحاضرين من الأعضاء أو من ينوب عنهم.

وينعقد بكلب من الرئيس أو بكلب من السلطات العمومية أو المصالح ذات الصلة العمومية.

3. انعقاد الجمع العام والجمع العام الاستثنائي

يعتبر الجمع العام منعقدًا انعقادًا صحيحًا بين حضرين المنخركين بعد مرور ساعة من التاريخ المحدد في الاستدعاء الموجه لهم بعد تبليغ الأعضاء 15 يوما قبل تاريخ انعقاد الجمع. يعتبر التبليغ مقبولًا وقانونيًا باعتماد وسائل التبليغ المحددة في الفصل التاسع.

الفصل الثاني عشر: مهام المكتب المسير

المكتب المسير

هو المسؤول المباشر عن قرارات الجمعية وأشغلتها ومهمة تسيير الجمعية ويتم انتخابه من طرف الجمع العام، ويضم الرئيس والكاتب العام وأمين المال ونوابهم إلى جانب مجموعة من المستشارين ويختتم أعضاء المكتب كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

يتكون المكتب الميسر من سبعة (7) أعضاء يتخبرهم الجمع العام بواسطة الاقتراع المباشر بين الأعضاء الجمركيين المستفيدين وتدوم استمرارية المكتب الميسر لمدة أربع سنوات (4) على الأقل قابلة للتجديد.

▪ الترشح للانتخابات

كل عضو جمركي مستفيد له الحق في أن يترشح لانتخاب المكتب الميسر ويتم هذا الترشح بإقصاءه عن ذلك علانية داخل الجمع العام.

يقوم رئيس الجلسة بإعداد لائحة في الموضوع، وتسجيل الإسم الكامل لكل راغب في الترشح.

▪ إجراء عملية الاقتراع:

بعد حصص اللائحة من طرف رئيس الجلسة، يتم عرض أسماء المرشحين على أعضاء الجمع العام، ليقبولوا من جفتمهم بتسجيل كل إسم على حدة.

يتم الانتخاب عن طريق الاقتراع السري المباشر.

وعلى الناخب أن يعبر عن صوته بوضع علامة (+) أمام إسم كل مرشح يتم اختياره عليه.

في حالة تسجيل سبعة مرشحين فقط اعتبروا فائزين دونما حاجة لإجراء الاقتراع.

▪ الإعلان عن النتائج:

بعد انتهاء عملية الاقتراع، تبدأ عملية فرز الأصوات وإحصائها مباشرة، وعند الانتهاء من هذه العملية يصرح رئيس الجلسة علنا

بالأسماء السبعة الأولى التي حصلت على أكبر الأصوات بالترتيب، ويتم اللجوء إلى القرعة في حالة تعادل الأصوات بين

المرشحين الحاصلين على نفس العدد.

▪ تشكيل المكتب الميسر

يعتبر الفائزون السبعة الأوائل أعضاء للمكتب الميسر، ويقومون بتشكيله باتفاق فيما بينهم وفق الاختصاصات المبينة بعده.

▪ مهام المكتب الميسر

يجتمع المكتب الميسر مرة كل شهر يحدد تاريخها من قبل رئيس الجمعية بعد استشارة أعضاء المكتب، ويمكن أن يجتمع بصفة

استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك بطلب من الرئيس أو أغلبية أعضاءه، ويعتبر اجتماع المكتب الميسر قانونيا بحضور

الأغلبية وإلا أجل كما تتخذ كافة القرارات بأغلبية الحاضرين، وفي حالة تعادل الأصوات فإن صوت الرئيس يعادل صوتين ويتم

اللجوء إلى التصويت السري إلزاما عندما يتعلق الأمر بإجراء تأسيسي.

✓ يحدد البرامج السنوية لنشاط الجمعية.

✓ يصدق قرارات الجمع العام وتوصياته ويسهر على تحقيق أهداف وأنشطة الجمعية المحددة في القانون الأساسي والقانون

الداخلي

✓ يسلّم مداولات وقرارات كل من الجمع العام والمكتب الميسر في محاضر وتوضم في سجلات خاصة بعد توقيعها

من طرف الرئيس والكاتب العام.

✓ يصوغ القانون الداخلي

✓ يحدد الإجراءات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وقبول العضوية وسحبها.

✓ يحدد واجب الانخراط السنوي.

✓ يحضر المكتب تقريراً مالياً سنوياً يقدم إلى الجمع العام يخص نشاطات السنة المنصرمة، كما يتم جرد موجودات وديون الجمعية كل سنة وتبدأ السنة المالية في فاتح يناير وتنتهي في 31 دجنبر من كل سنة.

للمكتب المسير أن يستعين في مهامه بمن يرى فائدة في الاستعانة به من خبراء ورجال القانون والاقتصاد، كما له أن يبرم اتفاقيات مع الهيئات المماثلة وطنياً ودولياً، ويمكنه الاستعانة بمكاتب الدراسات.

• اختصاصات أعضاء المكتب المسير

الرئيس: يختص برئاسة المكتب المسير ويمثل الجمعية أمام السلطات الإدارية والقضاء والناقص الرسمي باسمها أمام مختلف الهيئات والمنظمات وطنياً ودولياً والمسؤول أخلاقياً وتنظيماً عن تنبؤ البرامج والمقررات الصادرة عن الهيئات التفرعية للجمعية بحيث يسهر على تجسيد الاحترام الجماعي لمقتضيات موانيق الجمعية وتطبيق قانونها الأساسي ويوقع على المحاضر ويوقع على الشيكات إلى جانب أمين المال أو نائبه، وعلى بصاغات الانخراط كما يوقع بعمية أمين المال أو نائبه على كل العمليات المقاربة.

نائب الرئيس: يساعد الرئيس في مهامه للتيسير باستثناء التوقيع على ما يلي:

البيوعات والإقتناءات، كافة العمليات المقاربة والعمليات المالية والبنكية.

الكاتب العام: يتكلف بمحاضر الاجتماعات والاستدعاء والمراملات ولورق الضحك وإعداد التقرير الأدبي وتقديمه أمام الجمع العام.

نائب الكاتب العام: يساعد الكاتب العام وينوب عنه عند غيابه.

أمين المال: يشرف على ضحك حسابات الجمعية وإدارة شؤونها المالية في مجال خاص بصفا لقواعد الشفافية والمحاسبية ويشترطه في توقيمه على العمليات المصرفية والمالية توقيع الرئيس معه، كما يسهر على إعداد التقرير المالي وتقديمه أمام الجمع العام.

نائب أمين المال: تخول له نفس صلاحيات الأمين ويساعده في مهامه في حال غيابه.

المستشارون: يحضرون جميع الجلسات ويشاركون في المناقشات ويصوتون على قرارات المكتب ويأمنونهم إنجاز قراراته واقتراح مواضع للمرض والدولة.

▪ **اختصاصات مشتركة بين الرئيس والأمين:** المال يفوض للرئيس بعمية أمين المال أو نائب أمين المال

- إبرام الرهن لفائدة الأبنك المقرضة للجمعية أو منخرطها شريكة إيداع المبالغ في حساب الجمعية وليست لها أي مسؤولية شخصية عن عدم وفاء أي منخرط بالتزاماته.

- التوقيع على الإيصالات والشيكات والمعاملات المالية والمقاربة.

- العمل على رفع اليد من صرف الجهات القارضة عند الاقتضاء.

كما يجدر بالذكر أن بصيفة مهام الرئيس وأمين المال لا تسمح لأحد الطرفين أن يفوض توقيمه للآخر، كما لا يقبل تقديم استقالة الرئيس أو أمين المال إلا أمام الجمع العام للحفاظ على السير العادي للجمعية، وفي حالة قبول الاستقالة يعين في نفس الجمع العام من يوضه.

الفصل الثالث عشر: لجان التتبع الخاصة

تحدث لجان مختصة لمساعدة المكتب المسير في ممارسة مهامه بقرار من المكتب المسير للجمعية وتتصويت أغلبية أعضائه ويختص القانون الداخلي للجمعية بتحديد عدد هذه اللجان وكيفية سير عملها ومجال اختصاصها.

الباب الرابع: مداخيل الجمعية وميزانية للتسييرالفصل الرابع عشر: مداخيل الجمعية

تتكون مداخيل الجمعية من مداخيل الانخراط والدفعات والأقساط الشهرية والدعائر الناتجة عن انسحاب أو تماهل عضو أو متعاقد مع الجمعية، والإعانات والمنح التي تمنحها السلطات العمومية والمحلية، زيادة على التبرعات والهباء وكل كسب محصل عليه في إطار تدبير موجوداتها.

يفتح المكتب الإداري حسابات بنكية بحسب الحاجة تخصص لدفعات المنخرطين وللتسيير المالي.

الفصل الخامس عشر: ميزانية للتسيير

تخصص ميزانية للتسيير وتوضع رهن إشارة المكتب الإداري الذي له حق التصرف فيها وفق القوانين الجاري بها العمل في المملكة المغربية. تخصص مصاريفها لتسيير نفقات التسيير والتنقلات وتكاليف الجموع وتعميمات المستخدمين عن مهامهم وكل التكاليف اللازمة من أجل السير العادي للجمعية.

يحدد النكاح الداخلي نسبة مداخيل الجمعية التي تخصص لميزانية للتسيير.

الباب الخامس: النظام الداخلي، مقررات عامة وحل الجمعيةالفصل السادس عشر: النظام الداخلي

يحدد النظام الداخلي تفاصيل لتطبيق هذا القانون الأساسي للجمعية.

الفصل السابع عشر: مقررات عامة

- إن جميع المقررات المصادق عليها في الجمع العام تصح نافذة المفعول
- لا يمكن لأي منخرط حيازة البقعة الأرضية أو العقار المخصص له إلا بعد حصوله على وثيقة تبرن بموجبها الجمعية ذمته
- كل استغلال للعقار قبل تسليم الأبراء يعتبر إخلالاً غير مشروع يعرض صاحبه لأداء غرامة قدرها مئة درهم لليوم ويسقط حقه في الضمان
- لا يمكن لأي منخرط سحب الحسابات النهائية للجمعية إلا بعد تسلم كافة المنخرطين للبقع الأرضية أو للعقار المخصص لهم وتوقف مصاريف الجمعية في المشروع الذي ينتمى إليه.
- لا تسلم البقعة الأرضية أو العقار المخصص للمنخرط إلا بعد إيداع قيمة المصاريف المتعلقة بالملكية المشتركة

الفصل الثامن عشر: حل الجمعية

بعد إنهاء الجمعية مهمتها باستفادة جميع أعضائها أو بسبب عجزها عن القيام بمهامها يعقد جمع عام استثنائي للبحث في حل الجمعية، وفي حالة وجود فائز يتوزع على المنخرطين تنازلاً مع حصة كل واحد منهم. ويعين هذا الجمع شخصاً أو عدة أشخاص لتصفية حسابات الجمعية وممتلكاتها بالبيع عند الاقتضاء.

اطلع على صحة التوقيع
Vu pour Légalisation

45

الرياسة في: كلمة

الذي صرف بانفسه وقسم بجمهورية
Don't l'entité a été justifiée et a signé devant nous
نحن لا نتحقق من صحة الوثائق
وتستطيع الأعضاء

17 Sept 2023

JB

بلاغ هشام
88 17 2255

بلاغ